المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 09-12-2005 العـــدد : 15570
الصفحـات : 13 المسلسل : 67

النعيمي في مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي في كندا:

إخلال بعض الدول بالتزاماتها النفطية سيؤدي لانخفاض الاستهلاك العالمي

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 09-12-2005 العـــدد : 15570
الصفحـات : 13 المسلسل : 67

المدينة – مونتريال

انعقد في مدينة مونتريال بكندا الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر أطراف اتفاقية الامم المتحدة للتغير المناخي متزامنا مع الاجتماع الاول لاطراف برتوكول كيوتو والذي دخل حيز التنفيذ في فبراير من هذا العام، ورأس وفد المملكة الى هذا المؤتمر وزير البترول والثروة المعدنية المهندس علي بن ابراهيم النعيمي فيما رأس وفد المملكة لاجتماعات الخبراء الدكتور محمد سالم الصبان.

وتنبثق أهمية هذا المؤتمر في ضرورة تبني الدول الصناعية لالتزامات الفترة الثانية من البرتوكول التي تبدأ بعد عام ٢٠١٢ حينما تنتهي التزامات الفترة الاولى، وهو الامر الذي لا زال معلقا بسبب تعنت الدول الصناعية بالبدء في مرحلة التفاوض هذه دون أن يكون هنالك تفاوض حول التزامات محددة للدول النامية وهو ما ترفضه كون الدول الصناعية المسؤولة الاولى تاريخيا عن زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

وتشارك المملكة وبقية دول الأوبك بوفود عالية المستوى للأهمية التي تعلقها على الإجراءات السلبية التي يمكن أن تتخذ للحد من الاستهلاك العالمي للبترول بحجة مواجهة التغير المناخي المحتمل، اذ قال الوزير النعيمي في كلمته أمام الوزراء ورؤساء الوفود ان المملكة حريصة على مشاركة المجتمع الدولي جهوده في حماية البيئة في الوقت الذي لا يجب أن يكون البترول والغاز الطبيعي ضحية هذه الجهود الدولية.. مضيفا: يطيب لي باسم شعب وحكومة خادم الحرمين الشريفين في المملكة العربية السعودية ان اتقدم بالشكر الجزيل لدولة كندا لاستضافتها هذا المؤتمر المهم لكل طرف من اطراف اتفاقية التغير المناخي في مؤتمرهم الحادي عشر واطراف برتوكول كيوتو في مؤتمرهم الاول، واود أن اوضح ان المملكة العربية السعودية جادة في مشاركة المجتمع الدولي جهوده في حماية البيئة فنحن طرف في كل من الاتفاقية والبرتوكول استنادا للمبادئ التي تحكم العمل الدولي المشترك.

وتابع يقول: اما فيما يخص المحاور الثلاثة التي تستند عليها رئاسة هذا المؤتمر لتحقيق تقدم في مجال مواجهة التغير المناخي المحتمل فاننا نتفق مع الاقتراحات التي تطالب بالتركيز في المرحلة القادمة على تنفيذ الدول الاطراف للالتزامات الحالية سواء تلك المدرجة في الاتفاقية او البروتوكول لكي نعطي العالم اشارة واضحة على مصداقيتنا وجديتنا في تطبيق ما التزمنا به وخصوصا دول الملحق الاول من الاتفاقية ومن جانبنا فان المملكة العربية السعودية تنفذ التزاماتها حرفيا وقد قدمنا مع بداية هذا المؤتمر التقرير الوطني الاول الذي يبين بوضوح الجهود التي تقوم بها على المستوى المحلي لمواجهة المشكلات البيئية القائمة ومنها التغير المناخي المحتمل.

■ المملكة أصبحت عضواً في المنتدى العالمي لإزالة الكربون من الوقود الأحفوري

■ ليس باستطاعة الدول البترولية تحمل أعباء غازات الاحتباس الحراري

واضاف: كما ان المملكة اصبحت عضوا في المنتدى القيادي العالمي لازالة الكربون من الوقود الاحفوري وتخزينه مما يسمح للعالم بالاستمرار في استهلاك هذا النوع من الوقود بما فيه البترول والغاز الطبيعي مع المساعدة في خفض انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون وهو ما يجب التركيز عليه في المرحلة القادمة.. ونحن قلقون من تراخي بعض دول الملحق الاول من الاتفاقية في تطبيق التزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقية والبرتوكول ومنها التزاماتها تجاه الدول النامية وعلى الاخص الدول المعتمدة بشكل كبير على دخل الصادرات البترولية ومنها المملكة العربية السعودية حيث سيتأثر ذلك الدخل سلبا نتيجة للسياسات الانتقائية التي تتبناها دول المرفق الاول في تطبيق التزاماتها في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ولن يكون باستطاعة الدول البترولية تحمل أعباء الاتفاقية والبروتوكول نتيجة للانخفاض المتوقع في الاستهلاك العالمي من البترول والناجمة عن تطبيق اجراءات تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

واستطرد النعيمي يقول: اما فيما يتعلق بتحسين اليات المرونة القائمة بما في ذلك الية التنمية النظيفة، فاننا مع التطوير المستمر والفعال دون المساس بالمبادئ العامة الخاصة بها حيث ان هذه الآليات تهدف الى خفض الانبعاثات وتخفيف الاعباء الاقتصادية المترتبة على الدول الاطراف الناجمة عن جهود خفض الانبعاثات وفي هذا الاطار علينا الاسراع في تفعيل نقل التكنولوجيا وتفعيل الفقرات (٢،٣) و(١٤،٣) من البرتوكول وكذلك تفعيل الصناديق المالية التي تمت الموافقة على انشائها.

أما بالنسبة للمحور الثالث وهو الابتكار والذي يمكن عمله ابتداء من عام ٢٠١٢م فقال النعيمي ان البرتوكول حدد خارطة طريق لهذا الامر من خلال المادة (٣،٩) التي تلزم دول الملحق الاول فقط بالبدء في التفاوض حول التزامات هذه المرحلة، ولذا فان محاولة ادراج الدول النامية في الالتزامات القادمة أمر لا يمكن قبوله خاصة وأنه يغير من مبادئ الحقوق والواجبات المنصوص عليها في الاتفاقية والبروتوكول، ويأتي على رأسها أخذ دول الملحق الاول الدور القيادي في مواجهة التغير المناخي وهو ما لم يثبت قيامها به الى الآن سواء بالنسبة لالتزاماتها بخفض الانبعاثات أو التزاماتها بنقل التكنولوجيا وتوفير الدعم المالي للدول النامية.